فوجد منصوصا عليه في الجديد ايضا الثاني افتاء
الاصحاب بالقديم محمول على اجتهاد صراداهم
اليه لظهور دليله ولا يلزم منه نسبه الى الشافعي رح
فمن ليس اهلا للتخريج تعين عليه العمل بالجديد ومن
كان اهلا له فيلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل في العمل والفتوى
بيان هذا رايه وان مذهب الشافعي كذا الثالث ان هذا
محله في قدير لم يبلغه حديث صحيح لاعارضه
فان بلغه فهو مذهب الشافعي لانه صح عنه انه قال
اذا صح الحديث فهو مذهبي قال الشيخ رحمه الله
في مختصره في الماء القليل الجاري على النجاسة بدون
التغير على القديم المختار وعليه الفتوى والله اعلم
واختار هذا القول الغزالي والبيضاوي والحصني واذا
تاملت هذا تجده مثل ما قالوا الفسالة لكن بينهما فرق زوال
العين لا عيني حتى ان الحصني قال هو قوي من حيث النظر
وعلله باذ دلالة خلق الله الماء طهور دلالة نطق وهي ارجح
من دلالة المفهوم من حديث القلتين انتهى وايضا ان
ما حلب لا يجري الا تحت الارض ثم يجتمع في البرك ويذهب

التغير

التغير لكن على هذا من نوضا من نفس الكوز والماء متغير
فقد تضمخ بالنجاسة على القديم والجديد لان الماء ذلك الوقت
متغير فليتنبه لهذا حتى ان بعض القناطل في الصيف يقل ماؤها
فيا خذ السقا من المجرى بالدلو ويحط في القربة فليحذر ايضا
لهذا فانه على القديم والجديد نجس كما مر وهذه المسالة
على الاربع مذاهب ان الماء نجس ولا قايل به ولتوضح لك المذاهب
الثلاث فعند الحنفية رضي الله عنهم اذا كان الماء جاريا ثم وقع
فيه نجاسة واثرت فيه من طعم او لون او ريح فانه لا يجوز استعماله
قاله في شرح الكنز المسمى بالايضاح وعند مالك رضي الله عنه يشترط
التغير في النجس ايضا واحمد ابن حنبل يقول ان نجس ايضا ثم بعد
هذا الكل وضعوا له اشارة وغيرته لا يضر ان كان لا يجري الا
بها فحينئذ بقيت مما ليس للماء عنه غنى وهذا تفهمه من البحث
السابق او يفهم من المورود وايضا من نجس منجس الذي يعفى
عنه كما مر فانه خرج ثم القلتان بالحلبي تسعة وثمانون وربع
رطل وخمسة وعشرون درهما وخمسة اسباع درهم على قول
النووي رضي الله عنه وعلى قول الرافعي رضي الله عنه تسعون
رطل وربع رطل وعشرون درهما وبالدمشقي مايه وثمانية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)